



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

الأقوال الواضحة الجلية

المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن عابدين

٢٤٤٢
 ٢٢٩٧٢
 حنفى

الاقوال الواضحة الجليّة
 في تحرير مسئلة نقض
 الفسمة ومسئلة الدخ

لجعليّة ناليف

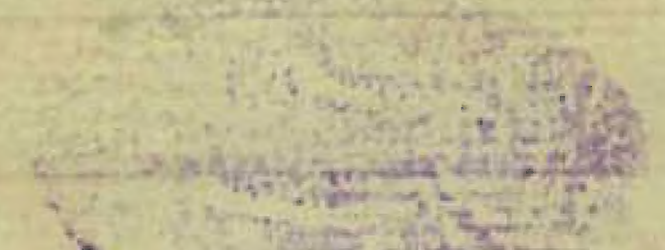
العلاقة محمد

امين ابن

عابدين

م

٢٤٤٢
 ٢٢٩٧٢
 حنفى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه اجمعين وبعد فيقول الفقير شيخنا العلامة الشيخ
السيد محمد عابدين عفي عنه مولاه وعن والديه والمسلمين
هذه رسالة سميتها الاقوال الواضحة الجلية في تحرير مسئلة
نقض الضمة ومسئلة الدرجة الجعلية وهو تحريرهم مسئلة
الامام السبكي التي ذكرها في الاشباه في القاعده التاسعة
في اعمال الكلام اولى من اهماله وهي رجل وقف عليه
ثم على اولاده ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكر اوانثى
للمذكر مثل حظ الانثيين على ان من توفي منهم عن ولد او
نسل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم على
ولد ولده ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من توفي من غير
نسل عاد ما كان جاريا عليه على من في درجته من اهل
الوقف المذكور يقدم الاقرب فالاقرب ويستوي الاخ
الشقيق والاخ من الاب ومن مات من اهل الوقف قبل

استحقاقه

استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولد او اسفل منه سخط
ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير اليه من منافع الوقف
المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا انقضوا فعلى الفقير
وتوفى للوقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه احمد وعبد القادر ثم
توفى عبد القادر وترك ثلاثة اولاد وهم عمرو وعلى ولطيفة وولد
ابن محمد المتوفى فحياة والده وهما عبد الرحمن وملاك ثم توفى عمر عن غير
نسل ثم توفيت لطيفة وترك بنتا تسمى فاطمة بنت لطيفة عن غير ولد
وصورتها في شجرة مع عدد المتوفى بالهندي هكذا فالي من ينتقل نصيب
فاطمة المذكورة فاجاب السبكي الذي يظهر لي عبد القادر لما توفي
انتقل نصيبه الى اولاده الثلاثة وهم عمرو وعلى ولطيفة المذكورين
الاثنين وهذا هو الظاهر عندنا وتكمل ان يقال شاركهم عبد الرحمن
وملاك ولدا محمد المتوفى في حياته ابيه ونزلا منزلة ابهما فيكون
لهما السبعان ولعل السبعان ولعم السبعان والمطيفة السبع وهذا
وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان محمد المتوفى في حياته ولده
ليس من اهل الوقف ولا من اللوقوف عليهم لان بين اهل الوقف

والموقوف عليه عموما وخصوصا من وجه فاذا وقف مثلا على زيد ثم
عمرو ثم اولاده فعمرو موقوف عليه في حياة زيد لانه معنى قصده
الوقف كخصوصه وسماه وعينه وليس من اهل الوقف حتى يوجد شرط
استخفافه وهو موت زيد واولاد عمر واذ آل اليهم الاستخفاف فكل
واحد منهم من اهل الوقف لا موقوف عليه كخصوصه لانه لم يعينه الوقف
فليس من اهل الوقف لان الوقف لم ينص على اسمه وقد يقال
ان المتوفى في حياة ابنيه يستحق لانه لو مات ابوه جرى عليه الوقف
فيستقل هذا الاستخفاف الى اولاده وهذا كنت كشه ثم رجعت عنه
هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل
نصيبه الى اخويه عملا بشرط الوقف لمن في درجته فيصير نصيب عبد
القادر كله بينهما اثلاثا على الثلثان ولطيفة الثلث وبمصر حرمان
عبد الرحمن وملكه فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها وهو الثلث الى
ابناتها ولم يستقل لعبد الرحمن وملكه شي لوجود اولاد عبد القادر
وهم يحبون لانهم اولاد وقرطهم على اولاد الاولاد الذين هما

منهم

منهم ولما توفي علي بن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمل ان
يقال نصيبه كله وهو ثلثا نصيب عبد القادر عملا بقول الوقف
من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبقى هي وبنت عمها
مستوجبتي نصيب جدهما عبد القادر لزينب ثلثاه ولفاطمة
ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر ينقسم كله لانه على
اولاد اولاده عملا بقول الوقف ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده
فقد اثبت لجميع اولاد الاولاد استخفافا بعد الاولاد وانما حجبنا
عبد الرحمن وملكه وهما من اولاد الاولاد بالاولاد فاذا انقضى
الاولاد زال الحجب فيستحقان وينقسم نصيب عبد القادر بين
جميع اولاد اولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب ابيها وينقص
ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة وهذا امر اقتضاه النزول الحادث
بانقراض طبقة الاولاد المستفاد من قول الوقف ان اولاد الاولاد
بعدهم وهذا ان الاحتمالات تعارضا وهو تعارض قوي ثم ذكر
مرجحان للاحتمال الثاني وهو نقض القسمة بعد انقراض الطبقة
الاولى ثم قال وهل يقيم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعبد الرحمن

خمسة ولكل من الاناث خمسة نظر اليهم دون اصولهم وينظر
الى اصولهم فيترلون منزلتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة
ولزبيب خمسة ولعبد الرحمن ومملكة خمسة فيه احتمال وانا الى الثاني اميل
حتى لا يفضل فخذ على فخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت
فاطمة عن غير ولد ولا نسل والباقيون من اهل الوقف زبيب بنت
خالها وعبد الرحمن ومملكة ولد اعما وكلهم في درجتها واجب قسم
نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومملكة ربه وزبيب ربه ولا نقول
هنا ينظر الى اصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم
فكان اغنياءهم بانفسهم اولى اه كلام السبكي ملخصا قلت
وحاصل ما اختار ان ولدي محمد الذي مات في حياة والده وهما
عبد الرحمن ومملكة لا يقومان مقامه في الاستحقاق من جدهما عبد
القادر بل يقسم نصيب جدهما على اولاده الثلاثة وهم عمر وعلي وطيف
على الغريضة وانما لا يقومان مقام والدهما محمد ايضا في الاستحقاق
ممن هو في درجة والدهما لان هذه درجة جعلية لاحقية فلذا
لما مات عمر عقيما قسم نصيبه على اخيه علي واخنة لطيفة دون ولدي

محمد الذي لو كان حيا استحق مع علي ولطيفة وانه بعد انقراض
الطيفة الاولى يموت على لا يعطى نصيبه لبنته زبيب كما اعطى
نصيب اخنة لطيفة لبنتها فاطمة وان شرط الوقف ان من مات
عن ولد فنصيبه لولده لان ترتيب الطبقات اصل وانتقال نصيب
الوالد الى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصل والنسب بالاصل
اولى فتتقضى القسمة الاولى ويبدى بقسمة اخرى على البطن الثاني
والموجود فيه زبيب وفاطمة وعبد الرحمن ومملكة ولكن لا يقسم للذكر
مثل حظ الانثيين كما كان يقسم على البطن الاول ولا يختص احد منهم
بما كان منتقلا اليه من جهة ابيه بل ينظر الى اصولهم كأنهم احيا ويقسم عليهم
ثم يعطى نصيب كل اصل لفرعه ومن ليس له فرع لا يقسم عليه وبيان
انا لما تقسنا القسمة وارادنا القسمة على البطن الثاني قسمنا على
اصول البطن الثاني وهم علي ولطيفة ومحمد دون عمر لانه ليس
فرع فيكون له على ضمان تاخذها لبنته زبيب وللطيفة حتى تاخذها
بنتها فاطمة ولمحمد ضمان تاخذها ولده عبد الرحمن ومملكة فلذا قال
فيكون لفاطمة خمسة ولزبيب خمسة ولعبد الرحمن ومملكة خمسة شر

لا يخفى ان هذا كله مبنى على ان احمد اخا عبد القادر مات
قبل عبد القادر وانحصر الوقف في عبد القادر والام تنقض
الدرجة الاولى حقيقة وهي درجة اولاد الواقف وقال
الجلال السيوطي الذي يظهر اختياره اولاد دخول عبد الرحمن
وملكه بعد موت عبد القادر عما لا يقول ومن مات من اهل
الوقف الخ وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من اهل
الوقف ممنوع بل صريح كلام الواقف انه اراد بقوله ومن مات
من اهل الوقف قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق
بالكلية ولكنه بصدده ان يصير اليه وهذا امر ينبغي ان
يقطع به فنقول لما مات عبد القادر قسم نصيبه بين
اولاده الثلاثة وولدي ولده اسبعا لعبد الرحمن
وملكه السبعان الثلاثة فلما مات عمر عن غير شل انتقل نصيبه
الى اخويه وولدي اخيه فيصير نصيب عبد القادر كله
بينهم لعلي خمان وللطيفة خمسي ولعبد الرحمن ومملكه
خمان الثلاثة ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكاملها لبيتها
فاطمه

فاطمه ولما مات على انتقل نصيبه بكامله لبيت زينب ولما توفيت فاطمه
بنت لطيفة والباقيون في درجته زينب وعبد الرحمن ومملكه قسم
نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصنام
لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع انتهى ملخصا قلت وحاصل
ما اختاره السيوطي ان اشتراط الواقف قيام ولد من مات قبل
الاستحقاق مقامه معتبرا لانها درجة جعلية جعلها
الواقف لولد من مات قبل الاستحقاق فيعتبر شرطه فيقيم
ولد احمد مقامه وياخذ ان حصته من جد هما عبد القادر
فيقيم ما بين عبد القادر على اولاده الاحياء وعلى ابنه
محمد اسبعا ويعطى ما خرج للمهر الى ولديه وكذا يقولون
مقامه في الاستحقاق هي هو في درجة والدهما فلذا
لما مات عمر شارك اهل درجته فاخذ نصيب والدهما
كانه حي مع اخوته ثم مات عنها واختار ايضا انه بعد
انقراض الطبقة لا تنقض القسمة بل من مات من اخر
الطبقة عن ولد يعطى نصيبه لولده فلذا اعطى نصيب

على الذي هو اخر الطبقة الاولى موتا الى بنته زيب فهذا صرح
في انه خالف السبكي في نقض القسمة وقال لا تنقض كما خالفه
في قيام اولاد محمد مقام ابيهم وبهذا ظهر ما في كلام
الاشباه حيث ذكر حاصل الثوال وحاصل جواب السبكي
ثم قال وحاصل مخالفة الجلال السيوطي له في شيء واحد
وهو ان اولاد المتوفى في حياة ابيه لا يحرمون مع بقائه
الطبقة الاولى وانهم يحكمون معهم ووافقه على انتقاض
القسمة انتهى والصواب ان يقال في شيئين وثانيهما عدم
نقض القسمة كما علمت ثم انه في الاشباه قال قلت
اما مخالفة في اولاد المتوفى في حياة ابيه فواجبة لما
ذكره الجلال السيوطي واما قوله بنقض القسمة بعد
انتقاض كل بطن فقد افتى به بعض علماء العصر وعزوه
الى الخضاف ولم يتبين هو الما صوره الخضاف وما صوره
السبكي ثم ذكر ثمان مسائل عن الخضاف ومحل الشاهد
في الاخيرة وحاصلها وقف على ولده وولد ولده
وسلمهم

7
وسلمهم مرتبا اي قائلا كما في عبارة الخضاف على ان يبدأ
بالبطن الاعلى ثم بالذي يليهم ثم بالذي يليهم بطن بعد
بطن شارطا ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غيره
ولد فراجع الى الوقف وحكمه ان القسمة للاعلى ثم وشم
فلومات بعضهم عن نسل تقسم على عدد اولاد الوقف
الموجودين يوم الوقف والحادثين له بعده فما اصاب
الاحياء اختروه وما اصاب الولد كان لولده وان كان
الواقف شرط تقسيم البطن الاعلى لمكونة قال بعده ان
من مات عن ولد فنصيبه له وكذا لومات الاعلى الا واحدا
فيمثل سهم الميت لابنه ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة
ومات واحد منهم عن ولد ثم ثمانية عن غير نسل تقسم القسمة
على سهمين سهم للمحي وسهم للميت يكون لولده ولو كان
للواقف ايضا ابنا ماتا قبل الوقف عن ولدين لاحق
لها مادام واحد من الاعلى لاسهاما من البطن الثاني فلا
حق لها حتى ينقض الاعلى وكل من مات من العشرة وترك

ولد اخذ نصيب ابيه ولا شيء لولده من مات قبل الوقف وان
استووا في الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة فما
اصاب المحي اخذه وما اصاب الموتي كان لاولادهم فان
مات العاشر عني ولد انقضت القصة لانقرض البطن الاعلى
ورجعت الى البطن الثاني فينقل الى اولاد العشرة واولاد
الميت قبل الوقف فتقسم بالسوية بينهم ولا يرث نصيب
من مات الى ولده الا قبل انقرض البطن الاعلى فاذا انقض
نقضنا القصة وجعلناها على عبد البطن الثاني ولم نفعل
بما شرط انتقال نصيب الميت الى ولده هنا لكون الوقف
قال على ولده وولد ولده فلزم دخول اولاد من مات
قبل الوقف فلزم تقضي القصة فلو لم يكن له ولد الا
العشرة فما توالوا بعد واحد وكلما مات واحد ترك
اولاد احتمى مات العشرة فممنهم من ترك خمسة اولاد فممنهم
من ترك ثلاثة وممنهم من ترك ستة وممنهم من ترك واحد فمن
مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشر تنقض القصة

الاولى

الاولى ويرد ذلك الى البطن الثاني ونقسم على عددهم
ويبطل قوله من مات عني ولد انتقل نصيبه لولده لان
الامر يعود الى قوله وولد ولدي وكذلك لو مات جميع
الثاني البطن ولم يبق منهم احد ووجد في البطن الثالث ثمانية
انفس وكذلك كل بطن يقسم على عددهم ويبطل ما كان
قبل ذلك انتهى باختصار قال صاحب الاشياء فانه
بعض العصريين من هذا ان الحضاف قائل بنقض القصة
في مثل مسألة السبكي ولم ينأمل الفرق بين المثلين
فان في مسألة السبكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكلمة
ثم وفي مسألة الحضاف بالواو لا يتم وصدر مسألة الحضاف
افتضى اشتراك البطن الاعلى من الاسفل وصدر مسألة
السبكي افتضى عدم الاشتراك واما ما ذكره الحضاف
بعده مما يفيد معنى ثم وهو تقسيم البطن الاعلى ففيه
انه اخراج بعد الدخول في الاول بخلاف التعبير بشجر
من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول

فكيف يصلح ان يستدل بكلام الحضاف على مسألة السبكي
انتهى ملخصا ورد عليه العلاقة البيروني بان هذه الدعوى
مدفوعة بقول الحضاف فاذا مات العاشر استقبلت
الفتنة لان الواقف لما قال ان يبدأ بالبطن ثم بالذين يلونهم
فهذا بمنزلة قوله على ولدي صلي ثم على ولد ولدي من
بعدهم انتهى وبه تبطل دعوى انه اخراج بعد الدخول وقد
بعض اصحاب الفتاوى كالتخلص وغيرها ان الحكم فيما
اذا كان الوقف مرتبا بتم او الوال المعقبة ببطن بعد بطن
على العكس وانه يبدأ بما بدأ به الوقف وعلى المصوتين
المذكورين في الظهيرية بان مراعاة شروط الواقف لازمة
والواقف انما جعل لاولاد واولاده بعد انقراض البطن الاول
فكيف يقال بالاشتراك المؤدى لابطال شرط الواقف
الاستحقاق المشروط قدرا وزنا انتهى تم قال في الاشياء
فالحاصل ان الواقف اذا وقف على اولاده واولاد اولاده
وزريته ونسبه طبقه بعد طبقه تحجب العليا السفلى

على

على ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير
ولد فنصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقته وعلى
ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي
من منافعه وترك ولدا او ولدا او اسفل استحق ما
كان يستحقه ابوه لو كان حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع
لكن بعضهم يعبر بتم بين الطبقات وبعضهم بالواقف ان
كان بالواقف يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين اولاد
اولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخوله فلهم ما
خص اباهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات من اولاد
الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن
غير ولد كان نصيبه لاختوته فيتم الحال كذلك الى
انقراض البطن الاعلى وهي مسألة الحضاف التي قال فيها
ينقض الفتنة حيث ذكر بالواقف وقد علمته وان ذكر بتم
فمن مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه
الى ولده بتم له ولا ينقص اصلا بعده ولو انقض اهل

البطن الاول فاذا مات احد ولدى الواقف عن ولد والاخر
عن عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الآخر
للعشرة وان استويا في الطبقة فنقله على ان من مات وله ولد
مخصوص من ترتيب البطون فلا يرعى فيه الترتيب ثم من كان
له شيء ينقل الى ولده وهكذا الى اخر البطون حتى لو قدر
ان الميت مات عن ولد واحد خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن
العاشر ومن مات عن عشرة خلف كل اولاد حتى وصلوا الى
مائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف
الاخر بين المائة وان استويا في الدرجة انتهى كلام الاشياء
مختصا وقد رده عليه جميع من حشى الاشياء حتى ان العلامة
المفتي الفارسالة في الرد عليه وحققوا لهم انه لا فرق
بين التعبير بهم والتعبير بالواو والمقتزاة بما يفيد الترتيب
كبطنا بعد بطن في انه تنقضي الغنم بانقراض كل بطن
وتستأنف على البطن الذي يليه وقال المفتي في رسالة
زعم في الاشياء ان بعض علماء عصره افتوا بذلك وانهم

مخطون

مخطون وهو على الصواب والامر بالعكس بلا ترتيب
فالفتى بذلك بعض مشايخه الذين هم بالصالح واتباع
النقول معروفون وقد اتى بذلك جماعة من افاضل
الحنفية والشافعية والرتيب فيها يلقط ثم وهم مشايخنا
ومشايخهم فمنهم شيخ الاسلام زين الدين عبد البر بن الشيخ
الحنفى وتبعه الشيخ المحقق نور الدين الحلي الشافعي والشيخ
العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي الحنفى وقاضى القضا
شيخنا نور الدين الطرابلسي الحنفى وشيخنا العلامة شهاب الدين
الرولى الشافعي ومنهم قاضى القضاة البرهان بن ابراهيم شريف
القدس الشافعي وتبعه العلامة علاء الدين الاخميمي
وغيرهم ثم اخذ في تتبع كلام صاحب الاشياء والرد
عليه قلت وكذلك اتى بذلك العلامة بن السلي
شيخ صاحب الاشياء في سؤال مرتب بهم وقال
الصواب نقض الغنم كما اقتضاه صريح عبارة المختص
ولا اعلم احدا من مشايخنا خالف بذلك بل وافقه

اي وافق الحضاف جماعة من السادة الشافعية وغيرهم ثم
قال ووافقتني على ذلك قاضي القضاة توم الدين الطرطوشي
والعلاقة برهان الدين الفري انتهي وقسم على البطن
الثاني اعتبار برؤسهم لا باصولهم خلافا لما افتى به
السبكي وقد رايته في فتاوى العلاقة ابن حجر الشافعي القول
بنقض القصة على كونهما من الحضاف وابن السبكي ونقل
مثله عن الامام البلقيني والسيد السمعوني من الشافعية
فما حصل ما نقله عن البلقيني انه اجاب عن صورة سؤال
مرتب فيه بين البطون بتم بان الفلة تقسم على جميع الطبقة
الثانية مما لا يقول الواقف ثم من بعدهم على اولادهم واما
قوله ومن فان منهم وله ولد فنصيبه لولده فذلك عند
وجود من يباوي الميت لانه اراد بذلك ان يبين ان
قوله الطبقة العليا تحي الفلى انما هو بالنسبة الى حيي الاصل
لغيره وان الترتيب الذي ذكره بتم ترتيب افراد لا ترتيب
جملة فاذا مات الاخير من اي طبقة كانت لم يختص ولده
بنصيبه

بنصيبه بل تكون الفلة للطبقة الثانية على حسب ما شرط
الواقف من تفصيل وتسوية وصار تقدير الكلام ومن
فان منهم وله ولد انتقل بنصيبه لولده دون من في طبقة
ابيه حتى لا يحرم الولد في حياة ابيه من يباوي اسمه
وقد نال هذا المعنى في مونا الاخير وهذه المسئلة
قد وقعت قد يما فافتي بهذا فيها ووافق عليم الكاظم
العلما في ذلك الوقت ثم وجدت التصريح بها في اوراق
الحضاف وفيه الجرم بما افتيت به انتهى كلام البلقيني
فهذا صريح ايضا بالنقل عن اكابر العلما بما يخالف كلام
الاشباه ونقل ابن حجر ايضا عبارة السيد السمعوني وفيها
التصريح بنقض القصة كذلك وانه لو مات من البطن
الاول واحد عن خمسة اولاد واحد عن ثلاثة وواحد
عن اثنين واختص كل واحد من الفروع بنصيب اصولهم
ثم مات الاخير من البطن الاول عن ولد تنقض القصة
وتقسم غلة الوقف على جميع الفروع من البطن الثاني

وهم عتق بالسوية اعشارا وصورة سؤاله كان الترتيب فيها
 بتم ايضا وقد استدلوا على الحكم فيها بكلام الحضاف الذي
 ذكر فيه الواو والمفتوحة بما يعيد الترتيب مثل بطننا بعد
 بطن وفيما ذكرناه تنبيه ايضا على ان نفس الفحة
 بنفسه متناقلة على عدد رؤس البطن الثاني باعتبار
 عدد رؤسهم كما يقوله الحضاف لا باعتبار اصولهم كما هو
 مختار السبكي وفيه على السيوطي ايضا حيث الفحة تنبيه
 تقدم عن السبكي انه لم يعتبر الدرجة الجعلية اصلا وان
 السيوطي اعتبرها كالدرجة الاصلية وصورتها ما مر
 من قول الواقف على ان قبل استحقاقه شيء من منافع
 الرقن وترك ولدا او ولد ولدا او اسفل منه قام ولده
 او الاسفل منه مقامه واستحق ما كان يستحقه والده
 لو كان حيا وذلك كما ذكر في مسألة السبكي من عبد الرحمن
 وملكه ولدي محمد الذي مات في حياة والده عبد القادر
 قبل الاستحقاق فالسبكي لم يعتبر هذه الدرجة اصلا
 ثم

١١
 ثم لم يعطها شيئا من نصيب جدها عبد القادر ولا من نصيب
 عمها عمرو وانما ابقاها في درجتها الاصلية الى ان
 انتقلت الفحة الى الطبقة الثانية فتم عليها مع
 بقية اهل طبقتهما والسيوطي اعتبرها كالدرجة
 الاصلية فاقامها مقام والدها محمد وقسم حصته عبد
 القادر عليهم فمع عمها عمرو وعلى وعمها الطيفة ثم
 لما مات عمر عقيبا وانتقلت حصته لاهل درجته وهو
 اخوه محمد وعلى واهنته لطيفة ادخل معها عبد الرحمن وملكه
 في الاستحقاق عن عمها عمر المذكر لقيامها مقام ابيها
 محمد فانه اخو عمر ايضا والذي عليه جمهور العلماء
 من اهل الافتاء قيام ولد من مات قبل والده في الاستحقاق
 من جده واما دخوله في الاستحقاق من عمه وكخوه
 ممن هو في درجة والده المتوفى قبل الاستحقاق
 فقد وقع فيه معترك عظيم بين العلماء فقال الجماعة
 بدخوله في الموضوعين منهم اكمال السيوطي كما علمته

ومال السبكي في سؤال آخر إلى عدم دخوله في الثاني
وصورة السؤال ما ذكره عنه في الاشباه ونصه وسئل
ايضا عن رجل وقف على حمزة ثم اولاده ثم اولادهم
وشروط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه للباقي
من اخوته ومن مات قبل استحقاقه لشي من منافع
الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه الموقوف
لو كان حيا فمات حمزة وخلف ولدين هما عماد
الدين وخديجة وولد ولد مات ابوه في حياة
والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين بن حمزة
فاخذ الولدان نصيبهما وولد الولد النصيب
الذي لو كان ابوه حيا لاخذه ثم مات خديجة
فهل يختص بالباقي او يشاركه ولد اخيه نجم الدين
فاجاب تعارض فيه اللفظان فيحمل المشاركة
ولكن الأرجح اختصاص الاخ ويوضح ان النصيب
على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالخاص وقوله
ومن

ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام
انتهى وقوله تعارض فيه اللفظان اي قوله انتقل نصيبه للباقي
من اخوته وان عماد الدين ليس من الاخوة والثاني قوله انتح
ولده ما كان يستحقه الموقوف لو كان حيا فانه يعطى استحقاق عماد
الدين والذي حقه العلامة الشيخ على المقدسي في رسالته
مشاركة ولدا لاخ لقيامه مقام ابيه لان الخاص لا يعم على
العام عندنا ولفظ من قوله من مات قبل استحقاقه لشي
عام ولفظ مقام في قوله قام مقامه نكرة مضافة تعيد
العموم وقال انه ائتمى بذلك طائفة من اعيان العلماء
وخالفه في ذلك اخرون من علماء المذاهب الاربعة فجعلوا ابن
من مات ابوه قبل الاستحقاق قائما مقام ابيه في استحقاقه من
حمزة دون استحقاقه من عمته خديجة وفي شرح الاقناع الخليل
مانصه فائدة لو قال على ان من مات قبل دخوله في الوقف
عن ولد وان سفل وآل الحال في الوقف الى انه لو كان المتوفي
موجودا لدخل قام ولده مقامه في ذلك وان سفل وانتح

ما كان اصله يستحقه من ذلك لو كان موجودا فاختصر الوقف
في رجل من اولاد الواقف ورزق خمسة اولاد مات اقدمهم في حياة
والده وترك ولدا ثم مات الرجل عن اولاده الاربعة وولد ولده
ثم مات من الاربعة ثلاثة عن غير ولد وبقي منهم واحد مع ولد
احيه استحق الولد الباقي اربعة اخماس ربيع الوقف وولد اخيه
المحي الباقي اثنى به البدر محمد الشهابي الحنفى وقابله الناصر
الطيب لاوى الكافى والشهاب احمد البهوتى الحنبلى ووجه ان
قول الواقف على ان من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف
الحى متصور على استحقاق الوالد نصيب والده المستحق له في حياته
لا يبعده الى من مات من اخوة والده عن غير ولد بعد موته
بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء عملا بقول الواقف على ان
من توفي منهم عن غير ولد الحى اذ لا يمكن اقامة الولد مقام ابيه
في الوصف الذى هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل عمل اللفظ
على حقيقة وفي ذلك جمع بين الشرطين وعمل بكل منهما في
محلله وذلك اولى من الفا احدهما انتهى قلت هذا انما
ينجى

ينجى ان لو قال ان من مات عن غير ولد عاد نصيبه لاختوته
فهنا يمكن ان يقال ذو الدرجة المجعية لا يستحق مع اعمامه اذا
مات واحد منهم عن غير ولد اذ الواقف شرط عود نصيبه الى
اخوته وذو الدرجة المجعية الذى اقامه الواقف مقام ابيه
المستوفى قبل الاستحقاق لا يقوم مقامه في وصف الاخوة حقيقة
اما لو قال من مات عن غير ولد عاد نصيبه الى من في طبقة ^{مطلب}
الاقرب فالاقرب كما يذكر في غالب كتب الاوقاف فلا يتأتى
ما قاله لان الواقف اقامه في درجة ابيه فيعود اليه ما يعود
الى اهل هذه الدرجة على انه يقال ان قوله قام مقامه يشمل
قيامه مقامه في وصف الاخوة كما شمل وصف الطبقة لان
مراد الواقف ان اهل منزلة ابيه المستوفى حتى اعتبر المستوفى كانه
حي ولو كان حيا استحق بوصف الطبقة وكذا بوصف الاخوة
الا ترى انه استحق بوصف البنوة فيما اذا مات الواقف او غيره
عن ابن وعن ابن ابن مات ابوه قبل الاستحقاق فانك تعطى
ابن الابن المذكور مع عمه وقد شرط الواقف ان من مات عن ولد

فنصيبه لولده وما ذاك الا يجعل ابني الابن بمنزلة الابن حتى لا
يلفوشى من الشرطين المذكورين نعم ايد بعض المحققين عزم مشاركة
لاعمامه بان لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون
المجاز لئلا يلزم الجمع بين المتضادين واعطا الشخص في موضع دلل صريح
كلام الواقف على حرمانه فيه وحرمانه في موضع دلل صريح كلام
الواقف على اعطائه فيه كما اذا مات المتوفى ابوه قبل الاستحقاق
عن غير ولد وله نصيب فان اعطينا نصيبه اهل طبقة واهل
طبقة ابيه معا صغنا بين الحقيقة والمجاز وان اعطينا اهل
واحدة منهما دون الاخرى فان كانت طبقة تكون اهلنا
المجازية وقد كنا فرضناه من اهلها اي حين اخذ مع اعمامه
من نصيب جده وان كانت طبقة ابيه تكون اهلنا الحقيقة
بعد ان حكمنا له بالاستحقاق فيها بصريح شرط الواقف فلبينا
الطبقة في كلام الواقف على حقيقتها واعلمنا الكلامين بحسب
الامكان وقلنا ان غرض الواقف ان ولد من مات قبل الاستحقاق
لا يكون محروما بل يستحق العدة الذي لو فرض ابوه حيا لقلنا
عن

عن ابيه وانه تشبيها لولده من مات قبل الاستحقاق بولد من
مات بعده في الاعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم ان نثبت
للمتبه قسرا زيدا على التشبه به اذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس
له هذا المعنى انتهى اي ان ولد من مات بعد الاستحقاق جعل له
الواقف نصيب ابيه لئلا يكون محروما منه ولو مات احد من
الاعمام او غيرهم عن في درجة ابيه لم يجعل له الواقف منه شيئا
حيث شرط ان من مات لا عن ولد فنصيبه لمن في طبقة
او فنصيبه لاهل حوته واما ولد من مات قبل الاستحقاق فانه
لما لم يدخل في الشرطين احب الواقف ان لا يحرم ايضا ما كان
يستحقه ابوه لو كان حيا فشرط الشرط الثالث لادخاله
في ريع الوقف قبل انقراض درجة ابيه كما ادخل ولد من مات
بعد الاستحقاق وجعل مترلته فلموا عطيناه ايضا من
اعمامه لتريل له مترلة ابيه من كل وجه لزم ان يزيد على
ولد المتحق ولا يساعده غرض الواقف وقد صرحوا بان الغرض
يصلح محضها وهذا يدفع ما استدل به المقدم على دعواه

من عموم لفظ من ولفظ مقام كما مر اذ يبعد ان يكون مراد الوقت
ان يجعل ولد ولد الميت قبل الاستحقاق اقوى حالا من ولد
ولده الميت بعد الاستحقاق وانما المعروف المألوف الحاقه به
وعدم حرمانه فيخص عموم لفظ المقام بما دل عليه المقام
وعن هذا والله تعالى اعلم افتى جمهور العلماء من المذاهب
الاربعة بما مر عن شرح الاقناع كما رايته في رسالته للعلاء
الشرنبلاني وافق فيها العلامة المقدسي ورد فيها على من
افتن بخلافه في واقعة شرح الاقناع وتعليل عباراتهم وهم الشيخ
بدر الدين الشهابي والحنفي والشيخ ناصر الدين الطبراني
الشافعي والشيخ شهاب الدين البهوتي الحنبلي والشيخ ناصر
الدين اللقاني المالكي والشيخ محمد الميرزا الحنفي والشيخ شهاب
الدين احمد بن شعبان الحنفي وصاحب البحر والاشباه الشيخ
زين بن يحيى الحنفي ومستند الشرنبلاني في الرد على هؤلاء الاعلاء
هو ما مر عن المقدسي من عموم لفظ من ولفظ مقام كون الشرط
الذي فيه اقامة ولد من مات قبل استحقاقه مقام ابيه
متأخر

متأخر الا سمح للعموم الشرط الذي قبله وهو اشتراط من مات
لا عن ولد فتصبيه لاحوته والعمل على المتأخر قلت وقد
علمت مما قدمناه الجزم بان العموم غير مراد لحيث لفظه لغرض
الواقف وحسبنا فلا معارضة بين الشرطين فلا نسخ والعجب
من الشرنبلاني حيث بنى رسالته المذكورة على سؤال اعطى فيه
ولد من مات قبل الاستحقاق مع انه لم يصرح فيه بالشرط
الثالث فتذكر ذلك تنجيما للطارئة فنقول قال في رسالته
بعد الخطبة هذه رسالة متضمنة لجواب حادثة مهمة في شرط
واقف اردت تطيرها لكثرة وقوع مثلها وتنباه الحكم فيها على
علم كثير من ائمة بخلاف النص فيها ورايت مثلها قد افق في شيخ
منا يخالفنا العلامة نور الدين الشيخ الامام علي المقدسي وقد خالف
غيره من اكابر عصره من اهل مذهبه كباقي ائمة المذاهب
الثلاثة ثم ذكر الشرنبلاني صورة مسئلته المارة في واقف
وقف على اولاد نكحي وعبد الجواد وعلى ثم اولادهم ثم ونعم
طبقة بعد طبقة الذكر والانثى سوار على ان من مات

منهم عن ولد واسفل منه فنصيبه لولده او الاسفل منه وان لم يكن
 له ولد ولا اسفل منه فنصيبه لاخته المشاركة له في الاستحقاق
 ثم مان عبد الجواد عن اخويه عقيما ثم مان يحيى عن ابني وبنتي فماتت
 احدي البنيتين عن اولاد ثلاثة وماتت الاخرى عن اخيهما عقيما
 ثم مان علي ابني الواقف عن بنتين ثم مان ابني يحيى عقيما عن اولاد
 اخته وبنتي عمه علي فكل تنقل حصته لبنتي عمه اولاد اولاد
 اخته او للجميع قال فاجبت بانه يقسم ربع الوقف اثلاثا
 ثلثا لولاد بنت يحيى وثلثا لبنتي علي لانه لمات علي
 ابني الواقف انتقضت القصة بكونه اخا للطبقة فصار
 المستحقون اربعة منهم الموجود حقيقة ثلاثة بنتا علي وابني
 يحيى والرابع الموجود تقدير بنت يحيى التي اعقبت ابنا وبنيتين
 فلاولادها نصيبها وهو الربع ولاخيرها الربع الثاني وكل
 من بنتي علي الربع وللمات ابني يحيى عقيما وليس له اخوة
 جفت حصته الى الوقف فاستحقها الموجودون فانقسم
 ربع الوقف اثلاثا كما ذكرنا هذا مقتضى نص الواقف وله

صرح

صرح المضاف حيث قال قلت اريد ان كان عدد البطن
 الاعلى عشرة فمات منهم اثنان ولم يتركوا ولدا ولا نسلا فتتار
 الاربعة الباقون من البطن الاعلى وولد البنتين فقال الاربعة
 نصيب الميتين الاولين اللذين لم يتركوا ولدا راجع علينا وعلى
 اولاد اخوتنا هؤلاء ونصيب الميتين الاخرين لنا دون اولاد
 اخوتنا لان الاخرين ماتا بعد موت ابوي هذين فلاحق
 لهم ان نصيب الاخرين قال السبيل فيه ان تقسم الغلة يوم
 تاتي على ستة اسهم على هؤلاء الاربعة وعلى اللذين تركا
 اولاد افما اصاب الاربعة فلهم وما اصاب الميتين فلاولادها
 وسقط سهم الاربعة الموتي الذين لم يتركوا اولاد لان الوقف
 قال من مان منهم ولاولده رجوع نصيبه على اصل هذه
 الصدقة فقد ردناه كذلك ثم قسمنا ذلك على من يستحقها
 انتهى كلام المضاف وكذلك يرجع نصيب من لم يبين
 الواقف مستحقه لاصل الغلة كما نص عليه المضاف انتهى
 كلام الشربلاني قلت اما افتاؤه بنقص القصة ورجوع

ولاولده ولاولاد نسله ثم مان
 اخوان بعد ذلك وتركوا كل واحد
 واحده منها ولاولده ولد
 ثم مان بعد هذين اخوين
 ولم يتركوا ولاولده ولاولده

حصته ابن يحيى الى غلة الوقف فصحيح واما دخول بنت يحيى
فغير مسلم لانها ماتت قبل نقض القسمة واولادها من اهل الدرجة
الثالثة والقسمة المستأنفة انما هي على رؤس اهل الدرجة الثانية
كما قدمناه عن الحضاف ومن تابعه وان ارد اختيار ما قاله
السبكي من القسمة على اصولهم كما مر تقريره لا يستقيم ايضا اذ
ليس في صورة سؤاله تنزيل ولد من مان قبل الانحفاف منزلة
اصله واما ما نقله من عبارة الحضاف فليس فيها ما يشهد
له اصلا لانه انما اعطى اولاد الميتين لعدم نقض القسمة
لبقاء الطبقة الاولى وببينا ان مسألة الحضاف
شرط فيها الترتيب بين الطبقتان وان من مان عن ولد فخصه
لولده او عن غير ولد فراجع الى غلة الوقف كما مر في عبارة
الاستباه فلما مات من العشرة اثنان لاعن ولد عا كامها
الى اصل الغلة وصارت تقسم على ثمانية ولما مات اثنان
ايضا عن ولدين انتقل سهمهما لولديهما وبقيت القسمة على
ثمانية فلما مات اخران لاعن ولد رجع سهمهما الى اصل

١٧
الغلة وصارت تقسم على ستة الاربعة الاحياء من اولاد الواقف
والميتين عن ولدين وتعطى حصته الميتين لولديهما ولما لوط
انتقال نصيب من مات لاعن ولد الى اخوته او الى اهل طبقتهم
فيختلف الحكم المذكور لانه لما مات اثنان من العشرة لاعن ولد
انتقل نصيبهما الى اخوتهم الثمانية فلما مات اثنان عن ولدين
اعطى ولدهما سهمين من الاثني عشر ولما مات الاخيران
لاعن ولد انتقل نصيبهما الى اخوتهم الستة فقط دون ولدي
الميتين لانها من اهل الدرجة الثانية وليس فيه اشتراط
اقامة من مات عن ولد مقام والده وحديثه فيعطى ستة
سهام لاولاد الواقف الاربعة الاحياء وسهام لولدي ولدي
بقي هنا شيء وهو انه لو شرط الدرجة المجعلية وارادنا
نقض القسمة بانقراض البطن الاعلى واستئناف قسمة على
رؤس البطن الذي يليه وكان في هذا البطن الثاني رجل
مان قبل استحقاقه عن ولد فهل يرث ولد من منزله ونصيب
عليه ظاهر قول الحضاف يقسم على عدد البطن الثاني بطل

قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه لولده لان الامر يؤول
الى قوله وولد ولدي الخ ان هذا الولد لا يقسم عليه لانه ليس
من البطن الثاني بل هو من الثالث وقد يقال ان كلام الخصا
في غير ما فيه اشتراط الدرجة الجعلية لان الخصا فلم
يذكرها في كتابه فحيث فرض الواقف من مات قبل الاستحقاق
عن ولد حيا ونزلا ابنه منزلة بقسم عليه حصته ابيه في
هذه القسمة المستأنفة لانه حيث ازال الامر الى قوله وولد
ولد ولدي وهذا الميث من جملة ولد ولده وقد منزله منزلة
الاحياء لئلا يحرم ولده الموجود الا انه يقسم عليه ايضا على
بشرطه ويبقى هذا الشرط عند تقضا القسمة وان بطل الشرط
الاول وهو قوله من مات عن ولد فنصيبه لولده لانه انما
بطل لئلا يبطل قوله وعلى ولد ولدي لانه ان انقض البطن
الاول ولم تنقض القسمة بل اعطينا نصيب اخر للطبقة
موتنا الى ولده وهكذا في كل طبقة يلزم بطلان ترتيبه
بين الطبقات المتتاد من لفظة ثم او من لفظة طبقة

بعد

بعد طبقة فتتقض القسمة بموت اخر الطبقة العليا
وتقسم قسمة مستأنفة على التي تليها ثم تعمل جميع شروط
تتقضي حصته من مات عن ولد من الطبقة الثانية
لولده الى ان يموت اخر هذه الطبقة فتتقض القسمة
ويبطل ما كنا اعطيناه من حصته المتوفى عن ولد من
هذه الطبقة الثانية لولده كما فعلنا في الاولى ونقسم
على الطبقة الثالثة قسمة مستأنفة وهكذا في سائر
الطبقات واما شرط الدرجة الجعلية فاذا علمناه عند
القسمة المستأنفة فلا يلزم عليه ابطال شيء من الشروط
التي شرطها الواقف فلا داعي الى عيهم اعماله بل في اعماله
اعمال غرض الواقف وهو انه اراد الا يحرم ولد من مات
والده قبل الاستحقاق هذا ما ظهر لي ولم ار من تعرض له
والله سبحانه وتعالى اعلم فاسأله اذا قال في
الدرجة الجعلية من مات قبل استحقاقه عن ولد انتقل
اليه ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا فماتت امه قبل

الاستحقاق عن ولد قال العلامة المناوي في كتابه
تيسير الوقف زعم القاضي بهاء الدين بن الزكي ان بضمها
لا ينتقل لولدها بحكم هذا الشرط لانه مذكور بلفظ
الأب فلا يتناول الأمر وخطاه الثاني وافق بان
لفظ الأب جاء للتغليب فلا فرق بين الذكر والانثى
انتهى وهو ظاهر موافق لغرض الواقف وبقي فوائد
اخر تتعلق بهذه المسئلة ذكرتها في كتاب العقود
الدرية تنقيح الفتاوى الحامدية وهذه المسئلة
نحتمل كلاما طويلا ولكن فيما ذكرناه هنا كفاية
لذوي الدراية والله تعالى اعلم بالصواب واليه

بلغ مقابلة على اصل السقيم
٢٣١
ج ٢

للمرجع والمأب وصلّى الله

على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم تسليما كثيرا

الى يوم الدين والحمد

لله رب العالمين

م



١٤